مجلس النواب

المجموعة النيابية للعدالة والتنميـــة الرباط في 2026/04/10

الرقم : 29286

الى السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

حماية المستهلك ودعم القدرة الشرائية وتعزيز الثقة في الأسواق

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

بمناسبة اليوم العالمي لحقوق المستهلك الذي يوافق 15 مارس، ارتفعت أصوات جمعيات وهيئات حماية المستهلك في المغرب مطالبة باعتبار المستهلك ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني، وإدماجه في السياسات العمومية المرتبطة بتنظيم الأسواق وضبط المنافسة. وقد شدد الفاعلون المدنيون على أن حماية المستهلك لم تعد مجرد قضية اجتماعية أو حقوقية، بل أصبحت ضرورة اقتصادية وسياسية لضمان التوازن بين حرية المبادرة الاقتصادية وحماية القدرة الشرائية للمواطنين.

لذا نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها لإرساء سياسات عمومية فعالة لحماية القدرة الشرائية وضمان شفافية الأسواق، وماهي التدابير التي ستتخذونها لإحداث هيئة وطنية مستقلة لحماية المستهلك ومرصد وطني للقدرة الشرائية لتعزيز الثقة في السوق وضمان الشفافية والمساءلة، وإرساء نموذج مغربي متقدم في حكامة الأسواق يوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية وحقوق المواطنين؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

نعيمة الفتحاوي